



مرة «المشترك» على تعز

هي الحلقة الأضعف لإسقاطها كون أبناءها مدنيين والأقوى للضغط على النظام وهي تقديرات خاطئة جداً.

٤- دفع عدد كبير من المسلحين المنتمين لتنظيم القاعدة ومليشيات الفرقة وحزب الإصلاح من مناطق أرحب، الجوف، مارب، أبين، لحج، عمران إلى تعز.

٥- تدفق الأسلحة والأموال بكميات كبيرة على محافظة تعز بهدف استقطاب شرائح متعددة من الشباب الذين يعانون من البطالة والدفع بهم في أعمال العنف.

٦- تطلع الجناح المتطرف في حزب الإصلاح والذي يضم عناصر من القاعدة إلى الاستيلاء على المنافذ البحرية المهمة لمحافظة تعز كمنفذ باب المنبذ- ميناء المخا- وذلك للحصول على منفذ اتصال وتواصل مع باقي التنظيم في العالم والاتصال بتنظيم القاعدة في القرن الأفريقي لادخال وتهريب الأسلحة إلى التنظيم في اليمن.

كل تلك الأهداف والعوامل قادت الإصلاح والمنشقين إلى تفجر العنف في تعز ونشر المسلحين بكثافة لمحاولة إسقاط المدينة بأية وسيلة كانت..

لجنة التهدة وسفك الدماء

> السلطة المحلية بالمحافظة وكانت ملزمة القيام باتخاذ التدابير اللازمة وفق القانون بالحفاظ على الأمن والسلامة العامة وحماية المواطنين لكنها بحسب تقرير المنظمة لم تتخذ أي قرارات وتدابير ضرورية لأجل إيقاف

تلك الأعمال الإرهابية أو لحماية الممتلكات العامة والخاصة والتي تعرضت للاقتحام والسلب والنهب والحريق والخراب حيث عمدت السلطة المحلية بالأمر إلى (لجنة) عُرفت بـ«لجنة التهدة» والتي لم تشكل وفق معايير قانونية ولا على أسس ومهام واضحة ومحددة.. وكانت عبارة عن وساطة لغرض السعي وبحث موضوع إعادة الساحة إلى المعتصمين..

وبالفعل تم إعادة الساحة بناءً على تلك المساعي وفق محضر تم التوقيع عليه من قبل تلك الأطراف وبعض الجهات في السلطة المحلية والأمنية لغرض منع حدوث أي تصادمات أو أعمال مخلة للنظام والقانون، ولكن سرعان ما تحولت تلك الاتفاقيات والمحاضر إلى مكاسب للمليشيات المسلحة والذين قدموا من محافظات عدة كأبين ولحج وأرحب والجوف ومارب وعمران وهكذا تحولت اللجنة إلى ورقة ضغط على الجهات المعنية وقد وصل الأمر بهم إلى المطالبة بسحب جنود الأمن من أمام انتشار المسلحين.. هذه الاتفاقيات نجد أنها تسببت في إقدام مليشيات الإصلاح والفرقة على قتل العديد من المواطنين الأبرياء والجنود والشباب والأطفال وتدمير البنى التحتية ونهب المؤسسات العامة وتدميرها وتخريبها بشكل همجج..

وهنا سوف نتطرق إلى الوضع العام لمدينة تعز عند كل تهدة وكيف كان يجري تطبيق محاضر هذه الاتفاقيات ومدى تنفيذها وما يعقبها بعد ذلك وبشكل شفاف وبموجب المحاضر وعلى النحو التالي:

محضر التهدة رقم (2)

تعود إلى طبيعتها وبدأ الترتيب لحماية بعض الأحياء السكنية.

اجتماع اللجنة والمحضر رقم (2)

لم تتعظ اللجنة من مراوغات وتصلات مليشيات الإصلاح والفرقة عن تنفيذ المحضر السابق رقم (١) وبدلاً من أن تأخذ الحيطة اللازمة وتمنع استغلال المسلحين لهذه الاتفاقيات والتوسع مرة ثانية على واقع عودة النقاط الأمنية فقد شرعت اللجنة بالقيام بالتالي: دعوة الجهات الأمنية والعسكرية إلى العودة إلى المواقع السابقة وإخلاء النقاط الأمنية والعسكرية والشوارع العام والمواقع المهمة التي تجعل تأمين الحياة العامة والسلامة العامة وذلك مقابل أن تتلزم مليشيات الإصلاح والفرقة عن مهاجمة الأحياء السكنية والمواطنين والجنود وتم إخلاء بعض المقار الحكومية والخدمات وبعض المنشآت التعليمية التي حولتها تلك المليشيات إلى ثكنات لها.

التنفيذ للمحضر رقم (2)

> كالعادة تم رفع النقاط الأمنية والعسكرية المساندة إلى مواقعها السابقة وإخلاء النقاط الأمنية وكذا الانسحاب من النقاط المهمة والحيوية التي كانت تؤمن وتحفظ السلامة العامة والممتلكات العامة والخاصة.

وبالمقابل لم تتلزم مليشيات الإصلاح والفرقة ببنود المحضر وإنما استغلت خروج الأمن من النقاط وقامت بالانتشار مرة ثانية وبشكل أكثر في الشوارع العامة والأحياء السكنية وبالسطو على شارع جمال وتحويله إلى متارسة ومهاجمة مكتب التربية وفرع بنك التسليف الزراعي وأحرقه إلى جانب إحراق ونهب مدرسة الشعب ومدرسة نجمة رسام وإقامة المتارسة في مكتب الخدمة المدنية وأمام شركة النفط ومهاجمة النقاط الأمنية في الشارع الدائري ووادي القاضي.

وأمم ارتفاع أصوات الأطفال والطلاب وأولياء الأمور والمواطنين والشخصيات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني والمطالبيين بضرورة تدخل الجهات المسؤولة بالمحافظة لوقف تلك الأعمال.. تدخلت الأجهزة الأمنية وبدأت تضيق الخناق على مليشيات الإصلاح والفرقة والقاعدة وتم البدء بفتح الطريق العام (شارع جمال) وإخلاء مكتب التربية من المليشيات العسكرية والمتارسة الحربية لكن وبعد التضحيات التي قدمها رجال الأمن سارعت اللجنة كعادتها إلى التواصل مع السلطة المحلية وطلب اجتماع وعقد اتفاق تهدة ثالثة.

إلى المناوشات والاعتداءات الليلية ولو استمرت الجهات الأمنية في ملاحقتهم لثم درهم نهائياً ولكن كالعادة ظهرت ما تسمى بـ«لجنة التهدة» وبضغط من السلطة المحلية اجتمعت اللجنة وتم صياغة محضر التهدة رقم (٢)

الوضع العام

١- القوات الأمنية تضيق الخناق على مليشيات الإصلاح وتخلي شارع جمال من المسلحين وتخلي بعض المؤسسات والمكاتب الخدمية والعامة منهم.

٢- قوات الأمن تؤمن الخط الدائري في وادي القاضي من خلال موقع جبل جره كما تم تأمين خط السيتين وحي مستشفى الثورة.

٣- تم دحر مليشيات الإصلاح وبدأت الحياة العامة

ونظراً لتوسع مليشيات الإصلاح والفرقة ومهاجمتهم لعدد من المقار الحكومية والخدمية في شارع جمال وقطع الطريق العام والتعرض للمواطنين الأمنيين وكذلك السيطرة على الخط الدائري وتدخلت القوات الأمنية وبمساندة عسكرية من اللواء ٢٢ حرس جمهوري واللواء ٢٢ مدرع وذلك لوقف توسع هذه المليشيات الإرهابية وفتح الطرق والحفاظ على الممتلكات العامة وتم وضع نقاط أمنية في مواقع تؤمن سير الحياة وتحفظ السكنية العامة في المدينة وتمركزت في جبل جره وشارع جمال وفي الحصب وبيير باشا وتأمين المداخل المؤدية إلى المدينة وتعزيزها بالنقاط العسكرية وهو الأمر الذي أدى إلى اندحار المليشيات المسلحة وبدأت تلجأ

فضيحة ممثلة الإصلاح

> إحدى الممثلات في مسلسل «همي همك» قامت بتقديم تمثيلية ساذجة أمام السيد جمال بن عمر أثناء زيارته لمدينة تعز، وزعمت أن أخاها «شهيد» وتباكت بدموع قدرة محاولة استعطاف وتضليل السيد جمال بن عمر..

تعرض نفسها لإرضاء قيادة إصلاحية، لتذكرنا بذلك الجوّاري أو الإماء عندما كنّ المؤسّف أن تلك الاصلاحية تعمل في ساحة التقرير كناشطة ومحاولة تضليل الرأي العام مدفوعة الثمن.. وباسم الضحايا يتاجر الاصلاحيون.. رجالهم مع النساء.

دئة رقم (3)

اقتحام للمساكن والمدارس وإجبار الطلبة على المشاركة في المسيرات المسلحة وتعريض حياتهم للخطر إلى جانب الاعتداء على الكهرباء وقطع الطرق العامة ومنع المواد التموينية والمنتجات النفطية عن المدنيين.

المواطنون خرجوا من جديد يستغيثون والشخصيات الاجتماعية والاعتبارية ومنظمات المجتمع المدني واللجنة لا تستطيع أن تعمل شيئاً بل فاقمت تلك المليشيات من أعمال التصعيد في ظل تغطية الاتهم الإعلامية المحلية والأجنبية ومحاولة تضليل الرأي العام الداخلي والخارجي، وهو الأمر الذي أدى إلى مناشدات منظمة المجتمع المدني والشخصيات الاجتماعية والاعتبارية والتجار وأولياء الأمور بالمجتمع الدولي والمبعوث الدولي جمال بن عمر إلى زيارة مدينة تعز والوقوف أمام الحقائق على الواقع لا كما تصورها وسائل الإعلام المضللة.

5 جرائم وحشية

> نضع أمام الرأي العام خمس قضايا كنموذج للأعمال الإرهابية التي اقترفتها مليشيات الإصلاح والفرقة في مدينة تعز والتي تعتبر جرائم جسيمة وفقاً للقانون الدولي والعهد الدولي للحقوق المدنية..

١- جريمة إطلاق الرصاص على (عبد العزيز الشقاري- ومحمد أحمد محمد البتول) وهما قادمان من وادي القاضي بلباس مدني عَزَل من السلاح وبعد ذلك تم متابعتهم ودهسهم بسيارة هيلكس تحمل رقم (٤ / ٤٢١٠٧) ثم القيام بالإجهاد عليهم رمياً بالرصاص وذلك يوم الجمعة ١١ / ١١ / ٢٠١١م، وقد تم اختطاف جثتيهما إلى أن تم اخراج جثتيهما من قبل الهلال الأحمر.

٢- جريمة اختطاف العقيد/ أحمد عبده سيف يوم ٢٧ / ١١ / ٢٠١١م مدير أمن الشمايتين (الحجرية) والذي تم اعتقاله في الشارع العام ومهاجمته من قبل مليشيات الإصلاح والمشارك والمشاركين على مرافقيه وبعدها تم جره وهو مفيد والتشهير به وسط الشوارع العامة وسحب أمام مرأى وسمع كل المواطنين والذين هالهم هذا العجل الإجرامي، كما تم تنفيذ حكم الإعدام بحق أحد مرافقيه.

٣- إقدام مليشيات الإصلاح والفرقة على جريمة إحراق منزل الشيخ/ عبدالرزاق الخديدي يوم ١٢ / ١٢ / ٢٠١١م وقتل ابنه وأحد أقاربه وهم ينزفون فوق سيارة الاسعاف وكذلك اختطاف ثلاثة من أقاربه بعد أن تم الاعتداء على منزله بمختلف الأسلحة وحرقه ونهب كل ما فيه في عمل إرهابي بشع.

٤- جريمة الاعتداء والقتل للأخ المقدم/ عبدالكريم الكلعي مدير أمن المنشآت يوم ٢ / ١٢ / ٢٠١١م، حيث هاجمته مليشيات الإصلاح والمشارك وقتله أمام بيته يوم الجمعة وهو خارج لأداء الصلاة أمام مرأى وسمع من أبنائه وأفراد عائلته وبعد ذلك تم اختطاف جثته.

٥- وفي مساء الخميس الموافق ١ / ١٢ / ٢٠١١م استوقفت مليشيات الإصلاح سيارة أحد المواطنين بجوار الساحة وهو عائد من مدينة عدن مع زوجته ويعمل في منظمة حقوقية واطلقت مليشيات الإصلاح على سيارته وإبلا من الرصاص أدت إلى استشهاد زوجته (نورية صالح الحميري).

